

سياسيون ومثقفون لـ «الميثاق»

أميركا تشارك السعودية جرائمها في اليمن

أكد عدد من السياسيين والأكاديميين والناشطين أن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية يتحمل المسؤولية الأخلاقية والقانونية حيال الجرائم التي يرتكبها التحالف السعودي العدواني في اليمن.

مؤكدين لـ «الميثاق» أن هناك مشاركة مباشرة في العدوان المستمر منذ عام ونصف على الشعب اليمني ودوراً ودعماً معلناً أمريكياً، بريطانياً، فرنسياً مقدماً للسعودية بشكل أو بآخر، سواء من خلال بيعها الأسلحة، أو تقديم المعلومات والخرائط والاحتياجات، إضافة إلى تزويدها بالخبراء وخاصة فيما يتعلق بإدارة غرف العمليات وتدريب مرتزقة تحالف العدوان السعودي والتستر على جرائمه في مجلس الأمن.. والخطة التي قدمها ولد الشيخ على أنها أممية، بينما هي سعودية تهدف إلى تعطيل أي حل سياسي.. فألى الحصيلة:

استطلاع: عبد الكريم العدي

خطة ولد الشيخ أممية متعمدة لتعطيل الحل السياسي في اليمن

الاستنفاد لا قانون دولي ولا حقوق إنسان ولا ديمقراطية تقف أمام المصالح الغربية

قال المحلل السياسي وأستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء الدكتور عادل عبد الحميد غنيمة:

لاشك أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا مشاركة في العدوان الذي تشنه السعودية على اليمن من خلال الدعم اللوجستي، وكذا تقديم الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً، إلى جانب مشاركتها بعدد من الضباط لإدارة غرف العمليات التي تحدد مواقع القصف عبر الأقمار الصناعية وإمداد طائرات دول العدوان بالقود في الأجواء اليمنية، ولذلك فإنها تعتبر من الدول المسؤولة مباشرة عن جرائم الحرب في اليمن، لاسيما بعد اعتراف المسؤولين البريطانيين والأمريكيين أمام برلماناتهم بالمشاركة في العدوان لوجيستياً، لافتاً إلى أن قوانين بلدان الغرب تمنع تقديم الأسلحة والذخائر إذا ما ثبت أن الدولة التي تشتريها ترتكب جرائم حرب. وهذا ما تقوم به الآن السعودية التي تزود بهذه الأسلحة من أميركا وبريطانيا..

وأوضح الدكتور عادل غنيمة لـ «الميثاق» أن منظمة العفو الدولية سبق وأن حذرت أميركا وبريطانيا ودول أوروبا بوقف بيع الأسلحة للسعودية وقد استجاب لتلك التحذيرات البرلمان الأوروبي، بينما رفض الكونغرس الأمريكي وقف بيع الأسلحة ولم تلتزم - أيضاً - بريطانيا وفرنسا بالحظر الأوروبي لأنه غير ملائم للأنظمة السياسية.

مشيراً إلى أن الدول الغربية استفادت مادياً من خلال بيع الأسلحة للسعودية والإمارات وإيجار الأقمار الصناعية وطائرات القود، وهذه من الأسباب التي تدفع أميركا لإفشال جهود أي حل سياسي في اليمن من خلال دعم المبادرة السعودية غير المتوازنة وإرغام ولد الشيخ على طرحها في الكويت كمبادرة من المبعوث الدولي.

قال الدكتور محمد السنفي:

الغرب الذي ينافح بالحري والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويحتل الشعوب ويديرها تحت هذه الشعارات والبيافطات، كما هو متورط فيما يحدث في بلدنا ومشارك ومتواطئ مع تحالف العدوان السعودي الذي يقدم له

السلاح والخرائط والخبراء، وانتهاه بحمايته لدى المنظمات الحقوقية والأهم المتحدة ومجلس الأمن، مشيراً في تصريح لـ «الميثاق» إلى أن لغة المصالح وصفقات الأسلحة واللوبيات التي تستفيد من هذه الصفقات هي المتحكمة بالقرار لدى تلك الدول وعلى رأسها أميركا وبريطانيا. مضيفاً: وهذه الدول تعتبر نفسها فوق الجميع وفوق القانون ولا يستطيع أحد محاسبتها على أي عمل أو جريمة تقدم عليها أو تتسبب بها.

وأوضح أنه من خلال ما يجري في بلدنا وفي فلسطين يتضح جلياً أن أميركا وبريطانيا وإسرائيل والغرب عموماً دول فوق القانون، وحينما تجد أن القانون قد يؤثر على مصالحها هنا أو هناك إما تقوم بانتهاكها على الملأ، أو تصاغة قانون جديد يخدمها ويطبق على غيرهما من الدول الأخرى. وقال: لقد علمتنا التجارب والأحداث أن الرأسمالية متوحشة لا تؤمن بالقوانين ولا تطبقها إلا على البسطاء، أما الدول العظمى فقانونها رأس مالي قذر والمصلحة هي جوهر مبادئها ومصدر تحركاتها، وإن كانت تأتي من دولة دكتاتورية ونظام قمعي فإنها تقيم معه أقوى العلاقات وتتعامل عن جرائمه وبطشه، وما يجري بحق الشعب اليمني اليوم من قبل التحالف السعودي العدواني الإرهابي الباغي إلا نموذج بسيط على بشاعة الرأسمالية والأنظمة الغربية المتوحشة.. ففي سبيل تحقيق المصالح الغربية لا مشكلة أن تقوم السعودية بقتل وتجويع وحصار وانتهاك حق الشعب اليمني في الحياة.. وحل أزمتها، تحت أي ذريعة، قد تأتي بذريعة استعادة الشريعة كما يجري معنا وأحياناً تحت ذريعة محاربة القاعدة والإرهاب، ومرة بحجة الحفاظ على الديمقراطية.. وهكذا..

ويختتم الدكتور السنفي: أمر تورط أميركا وبريطانيا وفرنسا وغيرها بجرائم النظام السعودي في اليمن لا يحتاج إلى توضيح، وسوف يستمررون في هذا النهج، ولن يوقفهم إلا صلابه وصمود الشعب اليمني وقبل ذلك إيمانه الواثق بنصر الله وتوفيقه.. وهو القائل: (إن ينصركم الله فلا غالب لكم) صدق الله العظيم.

وتحدث الكاتب والناشط السياسي خالد جبيرة قائلا:

دون أدنى شك أن أميركا وبريطانيا وفرنسا شركاء، رئيسيون فيما يرتكب في حق هذا الشعب الأعزل الذي أنهكته الأزمات والصراعات، فالسعودية هي ليست سوى مخلب من مخالب الدول العظمى التي نجحت في إقناع السعودية بإتلاق الطعم بعدما صنعوا لها الذرائع حتى تحولت إلى أداة منفذة لأجندة مرسومة مسلفاً قائمة على خلفيات ومواقف وتوجهات سياسية لعدد من البلدان وقادتها الذين يمتلكون نزعة قومية عربية رافضين للتبعية المطلقة والوصاية العمياء، والذين دفعوا ثمن مواقفهم ولاءاتهم ورفضهم للصوابية باهظاً.

ومن حيث نوع الدعم فهو على كل الأصعدة، ناهيك عن أنهم من يديرون رعي الحرب عسكرياً وسياسياً من خلف ستار، وتستزهم على الجرائم التي ترتكب ضد اليمنيين أمر مؤكد لأنهم ليسوا من سيغضون الطرف عنها فحسب بل سيعملون بكل إمكاناتهم على طمس تلك الجرائم وإخفائها قسراً لأنهم شركاء، حقيقيون وفاعلون وأصحاب السبق، فالحرب حريهم وإن اظهروا خلافًا مع السعودية أحياناً أو أبدوا تخوفهم وقلقهم الدائم من الوضع في اليمن.

أو كما ظهر وزير خارجية بريطانيا ذات يوم يقول بأن السعودية ترتكب جرائم حرب في اليمن فكون المملكة بغيا، حكامها الذين يحكمون من غرف الإنعاش صدقت الذريعة المصطنعة ووقعت في فخ ومستنقع اسمه حرب اليمن فمي كذلك من ستدفع فاتورة الحرب شات أم أبت وإن حاولت الامتناع من أثقال تلك الفواتير بين الفينة والأخرى فلزاماً ابتزازها بتصريح هنا أو هناك لتبرئة ساحة تلك الدول ومن ثم ابتزازها ليتهم تسديد ثمن المواقف والسكوت عن الجرائم التي ترتكب مع أنها صناعتهم وهم مرتكبوها.

ولو كان ثمة منظمات شفافه ومحابذة ونزيهة لا تشتري بالمال أو تخضع لدول هي شريك رئيس في الحرب لكشفت حقائق خطيرة وحولت أميركا وبريطانيا وفرنسا ومملكة

النفط وكل من تحالف معهم إلى محكمة الجنايات الدولية.

قال الدكتور فتحي السقاف:

أميركا والغرب عموماً شاركوا في العدوان على اليمن، ويكفيها الإثبات على ذلك أن إعلان الحرب على اليمن في 26 مارس جاء، من خلال السفير السعودي حينها عادل الجبير في واشنطن وهذا دليل كاف على قوة الدعم الذي قدمته لهم واشنطن.

ناهيك عن بيعهم الأسلحة وتحديد الصواريخ والقنابل الذكية التي تستخدمها طائرات السعودية وتحالفها والتي قتلت وجرحت إلى اليوم أكثر من (30000) مدني نسبة كبيرة منهم نساء وأطفال، وبالتالي فإن هذا وغيره يجعل أميركا وبريطانيا مسؤولتين جنائياً عن الجرائم المرتكبة في اليمن ومشاركتين رئيسيتين في الحرب الإجرامية والتي ترتقي في معظمها إلى أن تكون جرائم حرب بحق الإنسانية.

ومضى السقاف قائلاً: «الميثاق»: علينا هنا أن لا ننسى السياسات الإجرامية التي قام بها الاستعمار البريطاني الغربي في بلادنا منذ القرن التاسع عشر، حينما كان اليمن في عيش رغيد من ظفار وحتى نهر الأردن، وعندما جاء الاستعمار البريطاني بدد ذلك الاستقرار وقسم اليمن الكبير وأوجد مآلئاً بالكان السعودي وجعل منه بالفعل، العدو الطبيعي للدول لليمن..

ومن يومها وهو يتآمر على اليمن ويديره إلى أن وصل به الحال لشن حرب مباشرة عليه، بدعم وحماية من قبل الغرب وعلى رأسه أميركا وبريطانيا وفرنسا والحركة الصهيونية.

مشيراً إلى أن هذا دليل على تورط دول الاستكبار العالمي بالإضافة إلى الصمت تجاه مظلومية اليمن التي ربما أنها لم تحصل في تاريخ البشرية، وبذلك فالمسؤولية مؤكدة عليهم جميعاً السعودية ودول التحالف فألى الجحيم.. كله اليمن منتصر والنصر قادم لامحالة.. والرحمة للشهداء، والخزي والعار للعمالء.. تحيا الجمهورية اليمنية.

الفعلية في قتل اليمنيين وتدمير اليمن!

كما بدأ واضحاً أن إعلان الأمين العام سابقاً أذخال السعودية وتحالفها في القائمة السوداء لقتل وتشويه أطفال اليمن لم يكن سوى تمثيلية سخيفة من بطولة بان كي مون وإخراج النظام السعودي، لتنتهي بقيام البطل بإزالة اسم السعودية والتحالف من تلك القائمة وتكشف واحدة من الخدع والمغالطات التي ترعاها الأمم المتحدة في حلها للصراعات والنزاعات والحروب التي تشهدها بعض مناطق العالم!!

في الـ 23 من مارس الماضي أعلن المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ وقف الأعمال القتالية في اليمن مع بدء سريان الهدنة ابتداءً من العاشر من إبريل، وعلى أن تبدأ مشاورات الكويت في الـ 18 من الشهر ذاته.. وقال: «إن وقف الأعمال القتالية في اليمن سيضمن كل أنواع القتال، والأمم المتحدة سيكون لديها الآلية للتحقق من ذلك!!»

وقبل أن يحل موعد بدء سريان الهدنة ووقف الأعمال القتالية واصل النظام السعودي وتحالفه الأعمال العسكرية البرية والجوية والبحرية وبشكل هستيري، كما حصل في الأسبوع الماضي، وجاء اليوم المحدد لوقف الأعمال القتالية، ولكن النظام السعودي وحلفاءه لم يلتزموا بإعلان الأمم المتحدة ومضوا في اتجاه التصعيد أكثر، ولم يصدر أي تعليق من الأمين العام ومنظّمته أو من مبعوثه إلى اليمن الذي قال إن «لدى الأمم المتحدة الآلية للتحقق من ذلك»..



احمد الكبسي

ليس عجباً ولا مستغرباً أن تصمت الأمم المتحدة ممثلة بأمنيتها العام وأعضاء مجلس الأمن الدولي ولم تنبس ببنت شفة أمام التصعيد الهستيري للعدوان السعودي على اليمن، وأمام المجازر والجرائم التي عاودت الآلة العدوانية ارتكابها بحق المدنيين واستهداف الأطفال والنساء.. الأمم المتحدة وأمنيتها العام وبعض أعضاء مجلس الأمن الدولي هم من أعطوا الضوء الأخضر للنظام السعودي وحلفائه لشن هذه الحرب العدوانية منذ ما يزيد عن العام والنصف، ونراهم اليوم وكأنهم يشاهدون فيلماً هوليوودياً لم ينته عرضه بعد..!

ما الذي قامت به هذه الأمم وحماة الأمن الدولي الذين يدعون بأنهم أنصار السلام ودعاته والرافضون لتجاوز القوانين الدولية والمدافعون عن حقوق الإنسان؟!

منذ ما يزيد عن العام والنصف والنظام السعودي يواصل بألته العسكرية العدوانية قتل اليمنيين وتدمير مقدرات أفقر دولة في العالم، ولم يصدر عن الأمم المتحدة سوى توجيه المناشادات للنظام السعودي وتحالفه بعدم استهداف البنى التحتية اليمنية من موانئ ومطارات ومصانع ومستشفيات ومدارس وطرق، والمطالبة بـ «توخي» الحذر وعدم استهداف المدنيين!!

هذا هو ما قامت به هذه المنظمة الأممية التي تقودها مجموعة من اللوبيات المستحكمة بمصير دول العالم النامية والفقيرة، وكل منها يحاول فرض سيطرته وهيمنته على بعض من تلك الدول وإعلان الوصاية عليها وعلى شعوبها!!

سلطة البرلمان لا سلطة مرتزقة الرياض

سلوى المتوكل

سعت القوى الحاقدة على الوطن منذ العام 2009م إلى تعطيل وعرقلة مهام السلطة التشريعية ابتداءً بإعلان مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كان يفترض أن تجري في ذلك العام تحقيقاً للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.. لكن مقاطعة هذه الجماعة للانتخابات النيابية آنذاك كانت خطوة لتعطيل أعمال هذا المجلس أو السلطة التشريعية، ثم جاء ما عشناه في العام 2011م من أحداث مؤلمة زادت من عرقلة وتعطيل أعضاء هذه الهيئة عن القيام بمهامهم ومتابعة سن قوانين الدولة ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية وهذا مثال وليس إجمالاً لمهام هذه السلطة، وقد زاد الأمر تعقيداً عندما تولى الفار هادي السلطة وحكم البلاد هو وهذه الجماعة الذين سعوا بكل دأب وجهد منقطع النظير في تعطيل أعمال ومهام جميع مؤسسات الدولة بما في ذلك المجلس النيابي حتى جاءوا بعدوان التحالف الذي تقوده السعودية، وقد عشنا ما يزيد عن العام والنصف في حالة فراغ دستوري وسياسي تحت وطأة نيران وصواريخ العدوان والتي لا تزال مستمرة حتى هذه اللحظة..

لكن برغم تأمر القوى المحلية والأقليمية والدولية ومحاولة تعطيل الدستور وكافة مؤسسات الدولة وفي المقدمة السلطة التشريعية، إلا أننا حققنا انتصاراً عظيماً ورائعاً وهو إعلان تشكيل المجلس السياسي الأعلى انعقاد جلسة مجلس النواب ومثل هذا الانتصار السياسي يبشر بعودة العمل في جميع مؤسسات الدولة، في حين أن العدوان على مدى أكثر من 500 يوم يعمل وبكل الأسلحة الوحشية والمحرمة دولياً على تدمير الوطن بكل مقدراته ومؤسساته، لكننا نستبشر كل الخير بهذه الخطوة السياسية المباركة لأن انعقاد مجلس النواب يعني لجميع المواطنين العودة إلى الديمقراطية، لأن أعضاء هذا المجلس هم من اختيار أبناء الشعب اليمني وهم من يمثلونهم في سن وتشريع القوانين وتحديد السياسة العامة للدولة وإقرار الاتفاقات..

وبحاثين الخطوتين الأولى تشكيل المجلس السياسي الأعلى بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصار الله وحلفائهم يتطلع الملايين من أبناء الشعب اليمني لتعزيز وحدة الصف لمواجهة العدوان وفك الحصار وذلك سيزيد من عزيمة الجيش واللجان الشعبية ويمكنهم من دحر العدوان ومرتزقته.

الخطوة الثانية من الانتصار السياسي الرائع الذي يجتحره الشرفاء من أبناء الوطن هو عودة المجلس النيابي لمواصلة أداء مهامه الوطنية وكما أسلفت سابقاً أن ذلك يعني عودة الديمقراطية وتشريع القوانين ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية مما يساعد كافة المؤسسات الحكومية أن تعود إلى تادية مهامها وأعمالها.

بارك الله العلي القدير هذه الجهود التي تطلع إليها أبناء الشعب اليمني لأكثر مما يزيد عن العام والنصف أي منذ بداية العدوان.. وحفظ الله كل القوى السياسية التي أوصلتنا إلى هذه الخطوات والانتصارات وأخص بالشكر السلام والسلام الزعيم علي عبدالله صالح وجميع الشرفاء..